أبرز قضايا المحليات التي يناقشها المؤتمر السنوي الرابع للسلطة المحلية

القرارات والتوصيات التي لم يتم تنفيذها في الفترة السابقة تتصدر اهتمامات الأعضاء

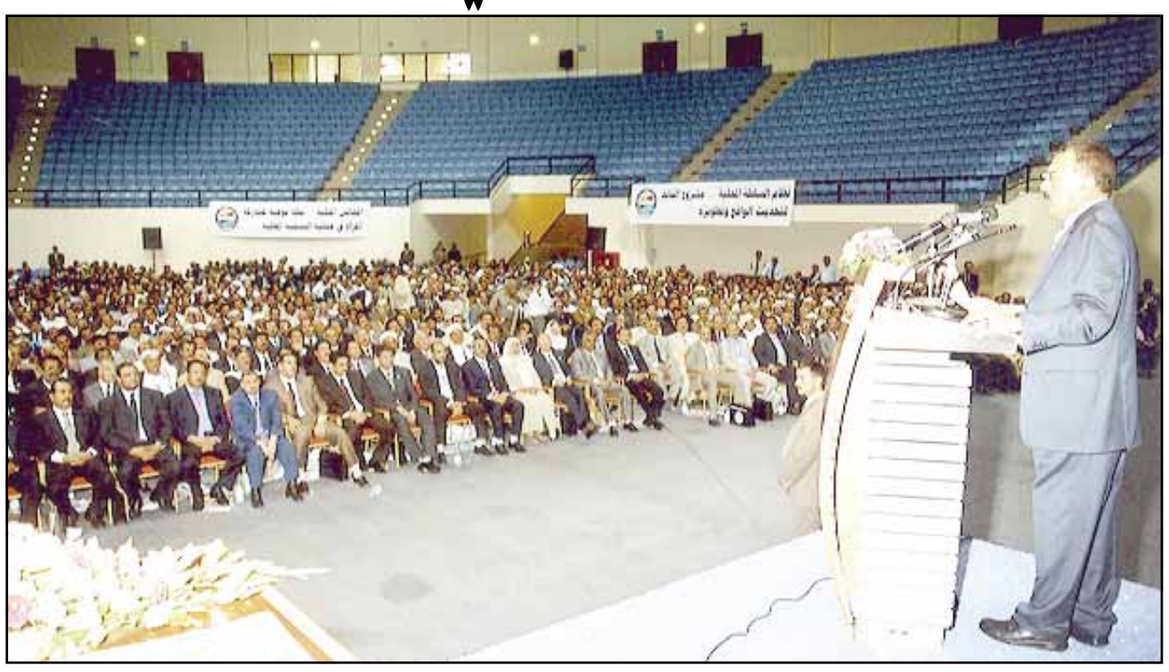

يحمل أعضاء المؤتمر السنوي الرابع للمجالس المحلية جملة من الرؤى والأفكار والقضايا التي تهم مناطقهم وتمكن السلطة المحلية فيها من الأداء الفاعل والإنتقال إلى اللامركزية في ضوء أحكام قانون السلطة المحلية وبما يسهم من تطوير التجربة وتنميتها في المستقبل وتتصدر أبرز القضايا التي يطرحها المؤتمر للنقاش العلني والمفتوح موضوع تعثر تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات الثلاثة السابقة.

«١٤ أكتوبر» التقت عدداً من أمناء عموم المجالس المحلية للمحافظات (نواب المحافظين) واستمعت إلى رؤاهم وأفكارهم التي يحملونها وناقشت معهم موضوع القرارات والتوصيات المتعثرة في سبيل تجاوز المشكلة وتطوير التجربة فكانت الحصيلة في الاستطلاع الآتي :

استطلاع/ عبدالله بخاش - عبدالواحد الضراب

العقيد/ حسن أحمد الهيج الأمين العام للمجلس المحلي م/ الحديدة أجاب عن سؤال حول الرسائل التي سيحملونها للمؤتمر الرابع للمجالس المحلية بالقول : فيما يخص رسائلنا التي نحملها إلى المؤتمر الرابع فهي تتلخص في أسس ثلاثة : التوسيع أفقياً ورأسياً في الأوعية الإيرادية المحلية والدعم المركزي لأن تلبية هذا المفهوم سيعزز فعلاً من نجاح التجربة وتحقيق تنمية شاملة وتقوية روابط التلاحم بين الجماهير وممثليها وتعزيز دور الأجهزة المركزية في تطوير النظام المحلي وتفعيل الرقابة المركزية والتفرغ التام لمتابعة وتقويم أداء المجالس المحلية من خلال منحها صلاحيات للمجالس المحلية كترجمة فعلية لنظام اللامركزية المالية والإدارية.

وأضاف أنه لابد من تعديل قانون المزايدات والمناقصات كعائق في كثير من الأحيان لطموحات المجالس المحلية كون القانون المشار إليه بحاجة إلى تعديل يتناسب مع حداثة التجربة والتعزيز من نجاحاتها بما يكفل التوأمة الفعلية بين قانون المجالس المحلية كنظام متطور وحديث والممارسة الناجحة لمضامين ذلك القانون.

ونوه إلى الأساس الثالث والمتمثل في قانون المجالس المحلية كتجربة رائدة وجريئة لم يشترط في أعضاء المجالس المحلية كفاءات معينة اللهم إلا في أمناء العموم مع العلم أن أعضاء اللجان من القيادات العملية والتنفيذية في منظومة المجالس المحلية ويجب أن يشترط فيهم كفاءات محددة يستطيعون من خلالها استيعاب مفردات القوانين واللوائح ذات الصلة بالمحليات.

وعن القرارات والتوصيات السابقة وعدم تنفيذ بعضها قال العقيد/ الهيج : لو عرجنا إلى قرارات وتوصيات المؤتمرات السابقة لوجدنا أن القصور في التنفيذ يرجع أساساً لأمرين هما:

عدم الوضوح بين الوزارات مركزياً وصلاحيات المجالس المحلية، عكس نفسه سلبياً على التواكل في الجهة الموكل إليها التنفيذ لبعض من تلك القرارات والتي لم تنفذ أصلاً، وكذا كثير من القرارات أحبطت لأسباب مالية في إمكانات المجالس المحلية غير قادرة على استيعابها في الوقت الراهن.

كما تحدث الدكتور/ ناصر محسن باعوم أمين عام المجلس المحلي م/ شبوة عن الرؤى والأفكار التي بالقول : باعتقادي أن أهم القضايا ستكون حول مستوى تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات الثلاث السابقة والتي تشكل حجر الزاوية في تجربة نظام السلطة المحلية ومعرفة من يقف وراء عدم التنفيذ مشيراً إلى أنه ستناقش العلاقة بين المجالس المحلية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وكيفية تفعيلها لمكافحة ومحاربة الفساد.

وأكد في حديثه أنه سيتم مناقشة توجيهات فخامة الأخ الرئيس حفظه الله بشأن إشراك السلطة المحلية بالإشراف والرقابة على التنفيذ والتخطيط للمشاريع المركزية.

وأيضاً سأطرح موضوع الـ ٥٪ التي كانت تضاف لأبناء المحافظات النائية عند التحاقهم بالجامعات اليمنية أو عند الإنبعاث إلى الخارج والتي حرموا منها لأكثر من ست سنوات.

وعن عدم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة قال الدكتور باعوم : هناك عوائق عدة ومنها : تكرس أعداد كبيرة من المهندسين في كل التخصصات (طرق - ماء - كهرباء - اتصالات) من العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية ولم تتم إعادة توزيعهم على المناطق النائية وكذا الأطباء بالآلاف في العاصمة والمدن الأخرى بينما تفتقر بعض المحافظات والمديريات لطبيب أو طبيبة. وأيضاً الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز والمعادن يتم التعامل معها مركزياً.

أفكار إلى المؤتمر

أما الأخ/ أمين علي الوراثي أمين عام المجلس المحلي م/ إب فتحدث عن الأفكار التي سيحملها إلى المؤتمر بقوله : هناك العديد من الأفكار والقضايا التي سترفع إلى المؤتمر السنوي الرابع للمجالس المحلية والتي في مقدمتها المطالبة بسرعة تنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات السنوية السابقة.

أما بالنسبة لتنفيذ القرارت والتوصيات السابقة فأنا أؤكد وزارة الإدارة المحلية ممثلة بمعالي الأخ/ الوزير في تواصل مستمر مع المجالس المحلية أو الجهات المعنية بتنفيذ تلك القرارت والتوصيات فأغلب القرارات الصادرة عن المؤتمرات السنوية السابقة تم تنفيذها والبعض منها لم ينفذ بسبب عدم استجابة بعض الوزارات ونحن على ثقة من تفهم تلك الجهات المركزية المعنية لتنفيذ تلك القرارت.

وعن الرؤى والأفكار التي ستحمل إلى المؤتمر الرابع تحدث الأخ/ محمد أحمد الحاج الأمين العام للمجلس المحلي م/ تعز بالقول : بالطبع هناك العديد من الأفكار والقضايا التي ستطرح على المؤتمر والمتمثلة بكيفية دعم تجربة السلطة المحلية وأبرزها ما يتصل باستكمال وتطور البنى الإدارية والتشريعية وتنمية الموارد البشرية وأيضاً دعم اللامركزية ووضع استراتيجية خاصة بها وكيفية تعديل بعض قوانين السلطة المحلية، وكذا فيما يتعلق بوضع الآليات والخطوات الإجرائية الكفيلة بالدفع بمسار هذه التجربة الخلاقة وتعميق مداميكها.

وتحدث الأخ/ محمد الحاج عن عدم تنفيذ القرارات السابقة فقال : ما تم تنفيذه من قرارات وتوصيات للمؤتمرات السابقة مباشرة وتحمل على التفاؤل وفيما يتعلق بعدم تنفيذ القرارات السابقة أو بعضها فيرجع ذلك إلى ظروف موضوعية تتصل بعد تقبل البعض لعملية نقل الصلاحيات إلى الأدنى والتمسك بها ومركزتها والتشبث بها، نأمل من المؤتمر الوقوف بجدية تجاه تلك المطالب.

وعن أبرز المعوقات التي تواجه السلطة المحلية فقد أجمع الأمناء العامون المستطلعة آرائهم حول هذا الموضوع على الآتي :-

عدم كفاية الدعم المركزي المرصود للمجالس المحلية في مجال المشاريع التنموية، وكذا المركزية الشديدة التي لازالت تمارسها معظم الأجهزة المركزية، أيضاً وجود تعارض بين قانون السلطة المحلية والقوانين الأخرى كالمالية والخدمة المدنية والمناقصات والمزايدات، عدم توفير الحافز المادي للقائمين على تحصيل الإيرادات، عدم كفاية النفقات التشغيلية للمجالس المحلية وفروع المكاتب التنفيذية، وكذا عدم تنفيذ القرارت والتوصيات للمؤتمرات السنوية السابقة.

مواطنون وشخصيات اجتماعية في محافظة الحديدة يقيمون تجربة المجالس المحلية :

السلطة المحلية تعبير عن الشراكة بين السلطة والمجتمع

مما لاشك فيه أن قانون السلطة المحلية رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٠م والذي بموجبه جرى انتخاب أول سلطة محلية مثلت قفزة نوعية في مجال البناء والتنمية هذه التجربة تعد ناجحة بكل المقاييس من خلال ما يحقق من مشاريع عديدة وتزامناً مع انعقاد المؤتمر السنوي الرابع للمجالس المحلية والذي ينعقد في صنعاء وخلال الفترة من ١٧ - ١٩ من الشهر الجاري.

صحيفة ١٤ أكتوبر رصدت في الحديدة آراء كوكبة من المواطنين والشخصيات الاجتماعية لتقييم تجربة المجالس المحلية فإلى حصيلة لما جاء في آرائهم كما وردت.

متابعة/ أحمد الكاف

المجالس المحلية ساهمت في تحقيق عدد من مشاريع البنية التحتية

أحد أهم الإنجازات

● **الأخ/ محمد سالم بهلول رئيس نقابة المهن التعليمية بالمراوعة :**

قال: تعد تجربة المجالس المحلية إحدى أهم المنجزات السياسية التي تحققت في ظل عهد الرئيس القائد المشير/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله هذه التجربة مثلت قفزة نوعية في البناء والتنمية انطلاقاً من مبدأ المشاركة الشعبية في البناء والتنمية.

تواصلاً للعمل التعاوني

● **فيما قال الأخ/ عبدالجليل قاسم مدرس :**

- عرف شعبنا العمل التعاوني منذ القدم لذلك جاء قانون للسلطةالمحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٥م تواصلاً للعمل التعاوني ولاشك أن تجربة المجالس المحلية ساهمت في تحقيق العديد من مشاريع البنى التحتية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الخدمية كالمرافق التعليمية والصحية ومشاريع مياه الشرب.

إحداث قفزة نوعية

●**ورأى الأخ/ صالح بن طالب - موظف بالهيئة العامة لتطوير تهامة :**

- إن تجربة المجالس المحلية جاءت تتويجاً لسعي قيادتنا السياسية نحو إحداث قفزة نوعية في مجال الخدمات العامة وإشراك المواطنين في عملية البناء لكن لكي نقيم تجربة المجالس المحلية علينا أن نقارن بين ماتحقق قبيل تنفيذ قانون السلطة المحلية وفترة ما قبلها وطبعاً لا وجه للمقارنة في تحقيق من مشاريع يعد إنجازاً كبيراً من إنجازات المجالس المحلية.

إشراك المجتمع في التنمية

● **الأخ/ أحمد شبيبه كشوبع مدير مكتب الصحة بمديرية المراوعة:**

أكد أن تجربة المجالس المحلية اكتسبت أهمية كبيرة من مجال البناء المؤسسي التعاوني وإشراك المجتمع في تنمية مجتمعهم ومساهمتهم في تحقيق المزيد من المنجزات وطبعاً زاد من زخم هذه التجربة الناجحة اجتياز المواطن سلطته المحلية وفق الاقتراع السري والإنتخاب الحر من قاعدة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ويختار بإراداته من يحقق طموحاته وآماله.

نجاح المجالس المحلية

● **وعن مدى نجاح تجربة المجالس المحلية يقول سالم جعوان :**

- خلال الدورة الأولى للمجالس المحلية طبعاً تأكد لنا نجاح هذه التجربة والتي راهن البعض على فشلها لكن دعم قيادتنا السياسية لهذه التجربة ساعد على نجاحها طبعاً نتمنى أن نتفاعل جميعاً مع هذه التجربة وترقى بها إلى المستوى المطلوب.

التفاعل مع التجربة

● **الأخت برهومة إبراهيم ربة بيت:**

اوضحت أن المجالس المحلية ضرورة إنسانية وفريضة وطنية علينا حمايتها والتفاعل معها لأنها وبحسب رأيها خلقت مزيداً من التفاعل الشعبي مع مسيرة البناء والتنمية المنشودة وتؤكد برهومة أن نجاح تجربة المجالس المحلية كفيل بتطوير نظامها من خلال توسيع صلاحيات عمل المجالس المحلية وتطوير قانونها بحيث يكون مدير المديرية ومحافظ المحافظة منتخبين من الشعب أيضاً.

الحد من المركزية

● **الأخت أسماء أحمد :**

قالت إن تجربة المجالس المحلية ساهمت في الحد من المركزية والتي كانت حجرة عثرة أمام تحقيق العديد من المنجزات كما أنها كانت عاملاً مساعداً في عدالة توزيع المشاريع الخدمية بين مختلف المناطق اليمنية.

وتؤكد بالقول أن أهل مكة أدرى بشعابها فأعضاء المجالس المحلية هم أدرى بمتطلبات مناطقهم لذا شكلت المجالس المحلية أهم ركيزة أساسية في تنمية مختلف مناطق الجمهورية.

دور أساسي وفعال

● **ويواصل مسعود سليمان مزارع الحديث عن تجربة المجالس المحلية بالقول :**

- المجالس المحلية لها دور أساسي وفعال في تنمية المجتمع وتطوير خدمات المرافق العامة واستمرار وتطوير هذه التجربة يعني تحقيق مزيد من هذه المشاريع.

وجه للمقارنة

● **سالم محمد أحمد موظف:**

أكد أن ما تحقق خلال فترة المجالس المحلية يعد ترجمة لنهج قيادتنا السياسية في التقدم والإزدهار وبمقارنة بسيطة يوضح أن ما تحقق خلال الفترة من ٢٠٠١/٢/٢١م وحتى اليوم لا يقارن بما تحقق خلال عقدين من الزمن.

وبصريح العبارة يقول: في منطقتي مثلاً إجمالي المدارس التي شيدت خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وصلت إلى ١٣ أو ١٤ مدرسة في المديرية طبعاً لكن خلال فترة المجالس المحلية بلغ إجمالي المدارس المنجزة أكثر من ٢٠ مدرسة وطبعاً هناك فرق.

عدالة التوزيع

● **محمد عمر سليمان عضو المجلس المحلي بمديرية المراوعة**

قال: يأتي عمل المجالس المحلية انطلاقاً من قاعدة الشراكة بين الشعب والسلطة في إحداث قفزة كبيرة في مجال الخدمات هذه الشراكة ساهمت في تطوير مجال الخدمات وعدالة توزيعها بين سكان المدن والأرياف بحيث لا يحرم أحد أو فئة من حقوقه المشروعة فالتعليم والصحة حق للجميع والمجالس المحلية أوصلت هذا الحق لمستحقيه سواء في المدينة أو الريف فالكل سواء من باب المواطنة المتساوية ولاغرو في ذلك.

ساهمت تجربة المجالس المحلية في عدالة توزيع المشاريع الخدمية

مشاريع عديدة

● **الأخ/ عبدالله أحمد القاعدة أمين عام المجلس المحلي بمديرية المراوعة :**

أوضح أن تكلفة المشاريع التي تم إنجازها بالمديرية خلال فترة المجالس المحلية تلقت أكثر من ٥ مليار ونصف هذه المشاريع شملت كافة الخدمات منها وأهمها مشروع النظافة والتحسين لمدينتي المراوعة والقطيع بتكلفة بلغت ٢٤٠ ألف دولار وبدعم من صندوق التنمية الاجتماعي ومساهمة المجتمع إضافة إلى مشروع مياه مدينة المراوعة هذان المشروعان كانا بالنسبة للسكان حلماً بعيد المنال وتحققا في ظل المجالس المحلية إضافة إلى مشروع المستشفى الريفي وهناك مشاريع أخرى صحية وتعلمية ومشاريع مياه الشرب في القرى الثانية والتي لم تعرف معنى المشاريع الخدمية إلا في ظل تجربة المجالس المحلية.

وحقيقة لقد سعى المجلس المحلي بالمديرية إلى تحقيق العديد من مشاريع البنى التحتية الهاماً منه في خدمة المجتمع ونحن لانبخل بأي جهد من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المجالس المحلية التي تعد ثمرة من ثمار الديمقراطية التي نعيشها اليوم واقعاً لاشعاراً بل هي راسخة رسوخ جبال اليمن الشماء صامدة صمود وطننا الابي والذي سخر من أجل ترسيخ الديمقراطية والعمل التعاوني البناء والمثمر

مراجعة وتقييم

وفي هذا الإطار تحدث الأخ / أحمد محمد شعين رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي لمحافظة الحديدة عن الأهمية التي يكتسبها إنعقاد المؤتمر السنوي الرابع للمجالس المحلية والذي تنعقد في صنعاء خلال الفترة من ١٧-١٩ من الشهر الحالي لقوله :

يأتي إنعقاد المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية لتقييم عمل المجالس المحلية وهي بمثابة مراجعة وتقييم لدور هذه المجالس من خلال سرد الأعمال التي تحققت خلال فترة من فترات عهدها الزاخر بالعطاء وتصحيح لمسار الأخطاء والإختلالات السابقة ويأتي إنعقاد المؤتمر السنوي الرابع للمجالس المحلية وبلادنا تتهيأ لإنتخابات رئاسية ومحلية قادمة هذا المؤتمر سيكون بمثابة تقييم للمجالس المحلية خلال الفترة الماضية بدءاً من تطبيق قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م وحتى اليوم.

أكثر من ١٨٥٦ مشروعاً

وعن أهم الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية بمحافظة الحديدة قال :

ما تحقق لمحافظة الحديدة خلال فترة المجالس المحلية الشيء الكثير وإجمالاً بلغ إجمالي المشاريع المنفذه خلال فترة المجالس المحلية حوالي ١٨٦٥ مشروعاً خدمياً بتكلفة تزيد على ١٦٧ مليار ريال شملت كافة المجالات الخدمية والتنموية .